# خصائص الدّرس الصرفي عند المبرّد
# من خلال كتابه المقتضب

زين الدين بن موسى

جامعة منتوري ❖ قسنطينة ❖ الجزائر

**ملخص**

يعجّ كتاب المقتضب بالقضايا الصرفية شأنه في ذلك شأن كتاب سيبويه لأنّ اعتقاد القدماء ومن بينهم المبرّد أنّ تحصيل علم النحو لا يتأتى دون صنوه علم الصرف، ولما كثرت الدّراسات حول جهود هذا العالم في النّحو بوصفه واجهة اللّغة العربية ارتئنا أن نكشف عن مدى سعة علم الرّجل في هذا المجال المعرفي الذي تقصُر دونه الهمم وتتردّد العقول في طرق أبوابه ومعالجة قضاياه، والمبرّد قد أقحم في كتابه المقتضب عديد المسائل الصرفية التي اعتاد من سبقه تناولها لكن بكيفية يمكن أن نستشفّ منها التجديد ومنهج المخالفة المثمرة التي تضيف ثراء معرفيا يوحي بالتغيير والتطوير.

وما هذا المقال إلا إضاءة نوعية لأهم خصائص الدّرس الصرفي في كتاب المقتضب يمكن من خلالها تتبّع ما استجدّ من قضايا صرفية يكشف عنها منهج العرض والتحليل الذي يُفضي حتما إلى توضيح الرؤية النقدية التي تفرز الإضافات العلمية للرّجل من جهة وما مائل فيها غيره من جهة أخرى، لأنّ المسائل الخلافية عادة ما تؤدّي إلى انفراد كلّ عالم برأيه الذي يميّزه عن غيره.

**Abstract**

*Similar to Sibawayh's book, the book entitled Almuqtadab by its author Abu Alabaas Almubarid is rich in morphological issues reflecting the unquestionable belief that learning grammar could never be achieved without a good mastery of morphology. The present study is motivated by the increasing number of studies investigating the efforts of this particular scholar in morphology. This article tries to shed some light on the major characteristics of the morphology lesson as reflected in Almuqtadab, examines Almubarid's innovative way in dealing with previously discussed morphological issues, and traces what is new in the field through his contributions.*

**مقدمة:**

تضاءلت الدراسات الصرفية عند القدماء والمحدثين على حدّ سواء مقارنة بالدراسات النحوية بالرغم من كون الأوّل صنو الثاني؛ حيث يدرس الصرف بنية الكلمة بوصفها الوحدة الأساس التي يعتمدها التركيب إذا ما تشكل هذا بالنسبة للمظهر الشكلي، أما فيما يتعلق بالوظيفة الدلالية فعلم الصرف من خلال تتبعه لصيغ المفردات وأوزانها فهو يتحكم في المعنى المتغير بحسب مقتضى السياق الذي يسايره في المقامات المختلفة؛ فالصرف حينما انكفأ علماء اللغة عن دراسته والبحث في قضاياه ومسائله، لم يثبط بعضهم على أن أفردوه بمصنفات جليلة القدر بيّنت مكانته ودوره في التحليل اللغوي.

ولما كان علم الصرف يضم بين مباحثه مسائل كالاشتقاق والإبدال والقلب فإنه ضمن للغة العربية نموها الذاتي الذي تتطور به وهذا ما جعله روحها التي تبعث فيها الحياة وتجدّدها فليست العوامل الخارجية كالمجتمع مثلا هي وحدها المتحكمة في نشاط اللغة واتّساع معجمها وحيوية وظائفها في التواصل بشكليه الشفوي والكتابي، بل إن أي لغة لا تستطيع تغذية نفسها انطلاقا من معدّاتها ومستوياتها فهي حتما ستتآكل تدريجيا وتتراجع حضاريا فلا تستفيد من نظيراتها من اللغات. واللغة العربية تمكّنت من اجتياز هذه العقبة وبزت غيرها بهذه الخصيصة المتفردة حيث تعدّ من أرقى اللغات الاشتقاقية إن لم تكن الرائدة في نحو هذه السّمة؛ فالذي زاد في ثراء معجمها وتكاثر ألفاظها هو ما حواه علم الصرف من قواعد أصول تعمل على بناء المفردة الجديدة وفق آليات تتوخى مجاراة كلام العرب " فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم" .

لقد انصرف العلماء الأوائل عن دراسة علم الصرف وأولوا عناية خاصة بالنحو لأنهم سارعوا في البداية للحفاظ على اللغة العربية من الخطر المحدق بها وهولحن الأعاجم الذين دخلوا الإسلام زرافات ووحدانا، وما دام النحو يمثل خط الدفاع الأول عن هذه اللغة فلا محيص عن العناية به وتمتين أركانه، فبمجرد مااستتبّ لهم الأمر

انتقلوا إلى البحث في مستويات اللغة الأخرى بنسب متفاوتة، فجعلوا من الصرف قرينا للنحو في الوزن وضمّوا مباحثهما في الكتب نفسها كما فعل سيبويه ومن بعده المبرد وذلك تنبيها على أصالتهما، فالمسائل الصرفية التي حواها المقتضب وهو ثاني أكبر مصنف في النحو لم تكن سوى المادّة الخام لكل دراسة بعد هذا المصنف حيث يعد أبو العباس المبرد من الذين شافهوا الأعراب وعايشوا البيئات الفصيحة، فكتب الرجل قد حوت بين دفاتها ذخائر العرب، ومما زادها قيمة أنها منقولة بالرواية ومعلوم أكثر رجال سندها.

إنّ كتب المتقدمين من النحاة بمحتواها الثري تعد موسوعات معرفية يقتني منها الدارس أي موضوع أراد أن يدرسه ويتتبع حيثياته المختلفة والمتنوعة، فاجتباء موضوع الصرف من كتاب المقتضب يمكن أن يحيل على ما من شأنه أن يبين على فلسفة المبرّد في هذا العلم ويكشف عن جهوده فيه، وهل تسنى له تجاوز سابقيه فيما قرّروا وقعدوا؟ وبذلك يتم الوقوف على جملة الإضافات العلمية التي استنبطها الرجل من حر فكره وخالص جهده.

**أوّلا: الصّرف بين المعاني اللّغوية والدّلالة الاصطلاحية:**

**أ ـ مفهوم الصّرف لغة:**

ـ تدلّ مادّة (صرف) في اللّغة على التّحويل والتّبديل والتّغيير، أي عدم ثبات الشّيء أيّا كانت حالته؛ لاسيما إذا كانت قابلة للانتقال من حالة إلى أخرى بأن تخضع كيفيّتها الأصيلة التي بُنيت عليها للتغيّر[1]، وقد وردت معاني هذا اللّفظ في سياق الذكر الحكيم من خلال قوله تعالى في بعض الآيات:﴿ **ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ** ﴾ الأنعام 46 -﴿ **وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ** ﴾. - البقرة 164 -

**ب ـ مفهوم الصّرف اصطلاحا:**

أمّا ما تعارف عليه العلماء من مفاهيم في هذا الفن فالصّرف عندهم على معنيين: أحدهما عملي، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل

إلاّ بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، واسم التّفضيل، واسمي المكان والزّمان، والجمع، والتّصغير والآلة. والثّاني علمي: وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء[2]. يقول "ابن جنّي": «إنّما التّصريف لمعرفة أنفس الكلم الثّابتة، والنّحو جُعل لمعرفة أحوال الكلم المتنقّلة.»[3]

وهذا ما جعلهم يختلفون في تعريف هذا العلم بحسب نظرتهم إلى الصّيغة أو إلى البنية، فمنهم من يقول:

- التّصريف هو البحث في أحوال الكلم العربيّة: الأسماء والصّفات، والأفعال الصّحيحة والمعتلّة، وما قيس على أبنية كلام العرب.

- التّصريف هو بناء كلمة لم تنطق بها العرب على مثال كلمة وردت عنهم، كبنائك من (ضَرَبَ) على وزن (جَعفَرٍ)، تقول فيه: ظ(ضَرْبَبٌ)، فتغيّر حركات أحرف (ضَرَبَ)، ونظم أحرفها على حركات (جَعفَر) هو التّصريف، وهذا ما كان القدماء يطلقون عليها تارة (مسائل التّصريف) وتارة (مسائل التّمرين) وتارة ثالثة (مسائل البناء) ورابعة (أبنية التّصريف). ونرى أن نسمّيه (القياس اللّغوي) لأنّه صوغ أمثلة لم ترد عن العرب قياسا على ما جاء عنهم، وإدخالها في كلامهم. وحيث أطلقنا هذا المصطلح فإنّما نعني به هذه المسائل التي جعل المتقدّمون الغاية منها على ضربين:

- الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق به.
- التماس الرّياضة به والتدرّب بالصّنعة فيه[4].

- التّصريف هو تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصّيغة، وهذا يندرج تحته القياس اللّغوي، والاشتقاق وأبواب التّصريف المعروفة من إعلال وإبدال وزيادة وحذف وإدغام ونحوها.

-التّصريف هو ما عَرَض في أصول الكلام من التّغيير.

- التّصريف هو صوغ الأمثلة المختلفة من ماض ومضارع واسم فاعل واسم مفعول ونحوها من الجذر الأصلي[5].

فهذه الدّلالات الاصطلاحية تتباين بحسب طبيعة المسألة الصّرفية المدروسة، وما التغيّر المُلاحظ في هذا التباين إلاّ نتيجة اختلاف في النظرة إلى هذا العلم الذي تفاوتت فيه الجهود من عصر إلى آخر.

**ج-نشأة علم الصرف وجهود الأوائل في تأصيل مباحثه:**

لم يتّضح في تاريخ علوم اللّغة منشأ الدّراسات الصّرفية قبل كتاب سيبويه الذي تضمّن مسائل متنوّعة من هذا العلم[6] وإن كان شيخُه الخليل بن أحمد قد ألمع إلى جملة من الأبنية التي تحكمها المعاني المعجمية للّفظ وذلك ما يمكن استخلاصه من خلال معجمه العين، أمّا الجهود التي تلت هذا السِّفر العظيم في النّحو فقد سلكت المنهج نفسه في الجمع بين الصّرف والنّحو ضمن كتاب واحد، ولم تستقل الدّراسات الصّرفية بمصنّف منفرد إلاّ عند أبي عثمان المازني الذي خصّه بكتاب التصريف، ثمّ توالت التآليف في هذا العلم تترى إلى يوم النّاس هذا، وكلّ علم يأخذ عن سابقه ويزيد عليه النزر اليسير من خلال الشّروح التي تتبّع مواطن الإضافات العلمية وتفصلها عمّا أشار إليه صاحب الكتاب الأصل لكي تظهر أوجه التباين بين الشرح والأصل، ومن تلك الأصول التي تعقبتها شروح زادت في قيمتها ومكانتها كتاب المازني هذا الذي شرحه ابن جني بكتابه (المنصف) وكذا (التكملة) لأبي علي الفارسي الذي تولّى شرحه عبد القاهر الجرجاني بكتابه (المقتصد)، وقد سار على هذا المنوال الرضيّ الإستراباذي حين شرح (شافية ابن الحاجب) وقبل هؤلاء قام عمر بن ثابت الثمانيني بشرح كتاب (التصريف الملوكي) لابن جني بكتابه (شرح التصريف) ولا يعني هذا أنّ هؤلاء الشرّاح لم يألفوا كتبا في الصرف فعبد القاهر الجرجاني مثلا له كتاب (المفتاح في الصرف) فهو على صغر حجمه حوى جلّ مسائل الصرف وبيّن الفرق بين مصطلحي الصرف والتّصريف[7]، ولا يمكن في

غمرة الحديث عن جهود علماء اللّغة في علم الصّرف أن نغفل كتابين مهمّين هما (الممتع في التّصريف) لابن عصفور الإشبيلي وكتاب (إيجاز التعريف في علم التّصريف) لجمال الدين بن مالك.

وممّا لا شك فيه أنّ الأوائل من النّحاة هم الذين وضعوا اللّبنات الأساس لعلم الصّرف وإن لم يفصلوه عن علم النّحو كما فعل سيبويه ومن بعده المبرّد في كتابه (المقتضب)، وإن كان أبو العبّاس قد ترك لنا مصنّفا في علم التّصريف لم يصلنا وهو كتاب (التصريف)[8] وهذا ما يبيّن عدم خلط القدماء بين علمي النحو والصرف فجمعهم لهما في مصنفاتهم لا يعدو أن يكون تنبيها على تكاملهما في الدّراسة اللّغوية.

**ثانيا: أساليب المبرّد في الاستدلال على القضايا الصرفية من خلال كتابيه المقتضب والكامل**

انتشرت مسائلعلم الصّرف في معظم كتب المبرّد لاسيما في كتبه (الكامل في اللّغة والأدب )؛ ( ما اتّفق لفظه واختلف معناه) و(المذكّر والمؤنّث) وقد تنوّعت هذه المباحث بحسب موقف المبرّد من كلّ قضيّة لغويّة لها علاقة بالمصادر المعروفة كالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا، ففي القرآن مثلا تجاذب المبرّد النّزاع مع القرّاء في بعض القضايا الصرفية فقد تجاسر على تخطئة نافع بن أبي نُعيم في قراءته(مَعَائِشَ ) بالهمز[9]، وهو عند أبي العبّاس لا علم له بالعربية وله في القرآن حروف قد وقف عليها[10]، وقد استمدّ أبو العبّاس هذا القول من شيخه المازني، فإنّه أوّل من طعن في نافع وخطّأ هذه القراءة[11]، ولمّا كانت هذه القراءة من غير المتواتر فلا حجّة لمن عارضها لكونها من الشواذ[12]، ولعلّ موقف المبرّد وغيره من النّحاة من القرّاء بيّن واضح لا يحتاج إلى مزيد من الأمثلة والشواهد إلاّ أنّ المعارضات الصرفية أقلّ عندهم من الانتقادات النحوية وفي هذا المنحى غلّط أبو العبّاس قراءة حمزة وعاصم في رواية أبي بكر(كَوْكَبٌ دُرِّيْءٌ)[13]بضمّ الدّال والهمز[14]، لأنّه يكون على وزن (فُعِّيْلٍ) وقد نفى المبرّد هذا البناء من كلام العرب، فدفع أبو علي كلامأبي العبّاس، واحتجّ لذلك بما حكاه سيبويه عن أبي الخطّاب أنّ العرب قالوا:المُرِّيْق على فُعِّيْل. وقالوا:كوكب دُرِّيء وهو صفة[15].

أمّا احتجاج المبرّد بالحديث في بعض المسائل الصرفية فيظهر في أكثر من شاهد وهذا ما يفنّد حقيقة موقف النّحاة الأوائل من الاحتجاج بالحديث؛ فإذا كان أبو العباس وهو شيخ المدرسة البصرية في زمانه قد أورد عدّة أحاديث للاستشهاد بها على صحّة عدّة قضايا نحوية وصرفية، وقد كانوا أي النّحاة الأوائل في غنى عن الحديث لانشغالهم بالقرآن وكلام العرب الذي استنبطوا منه قواعد النّحو وجمعوا من بيئاتهالفصيحة ألفاظ معاجمهم، غير أنّ ذلك لم يمنعهم من الاستدلال بالحديث حينما تعوزهم الحاجة إلى لغة من اللّغات التي تكلّم بها النبيّ صلّى اللهّ عليه وسلّم وهو أفصح من نطق بالضاد، ومن شواهد المبرّد الحديثية في المسائل الصرفية دليله في البحث عن الفعل(وَمِقَ) وهوأنّ (رجلا وفد على رسول اللهّ صلّى اللهّ عليه وسلّم: أسألك فتكذبني؟ لولا سخاء فيك وَمِقَكَ اللهّ عليه لشَرَّدْتُ بك من وافد قوم)[16]، وعقّب عليه بقولهفي (وَمِقَكَ أحبّك، يقال وَمِقْتُهُ أمِقُهُ، وهو على فَعِلْتُ أفْعِلُ) ونظيره من هذا المعتل (وَرِمَ، يَرِمُ)[17].

ولم يكتف المبرّد بالأحاديث بل تجاوزها إلى أقوال الصّحابة وآثارهم لاسيما أولئك المشهود لهم بالفصاحة حيث احتجّ في معرض حديثه عن الفعل(أَزَمَ)[18] بكلام أبي بكر رضي الله عنه فقال: (يُقالأزِمَ بها إذا عَضَّ به، فأمسكه بين ثَنِيَّتَيْهِ، وفيالحديث أنّ أبا بكر رضي الله عنه قال في يوم أحدفنظرتُ إلى حَلْقة من دِرعٍ قد نَشِبَت في جبين رسول اللهّ صلّى الله عليه وسلّم، فانكببت لأنزعها، فأقسم علي أبو عبيدة فأزَمَ بها أبو عبيدة بَثَنِيَّتَيْهِ، فجذبها جذْبًا رقيقا فانتزعها...وقوله:فأزَمَ بها، يقال:أزَمَ يَأزِمُ وَأزِمَ يَأزَمُ)[19].

إنّ خصائص الدّرس الصرفي عند المبرّد يمكنها أن تنجلي من خلال إطلالة سريعة على محتويات المقتضب في هذا العلم حيث تبرز اهتمامات الرّجل بعلم الصّرف الذي أودعه هذا الكتاب بتوزيع تخلّل مباحث علم النّحولكن كلاّ في موضعه بحسب الحاجة إلى كليهما وفق المستويات اللّغوية التي أراد دراستها وتوضيح جزئياتها، وقد اجتهد الأستاذ عبد الخالق عضيمة في فهرسة تلك المسائل

الصرفية واستخرجها من فسيفساء الدّرس اللّغوي التي حواها المقتضب ويمكن إيراد تلك المسائل على النحو الآتي:

الميزان الصرافي/ الاشتقاق/فَعْل وفَعَل/تثقيل فُعْل/ القلب المكاني/ الإلحاق/ حروف الزيادة ومواضعها/ الجامد/ تصريف الفعل/ صيغ الزوائد في الأفعال/ مزيد الفعل الرّباعي/ المضارع/ المغالبة/ المطاوعة/ فعل الأمر/ المهموز/ الفعل المضعّف/ الفعل المثال/ الفعل الأجوف/ الفعل الناقص/ اللّفيف المقرون/ اللّفيف المفروق/ المقصور/ الممدود

المنقوص/اسم الجنس الجمعيّ/ اسم الجمع/ جمع التكسير/ التصغير/ النسب/ التقاء الساكنين والإمالة/ الوقف/ الإبدال/ الإعلال/ الإدغام/ أمثلة الأبنية أو ما يعرف بمسائل التمارين[20].

لقد تمّ مناقشة هذه المسائل الصرفية بأكثر من شاهد واعتراض على آراء العلماء والمذاهب الأخرى لاسيما المذهب الكوفي ولكي تتضح معالم التفكير الصّرفي عند أبي العبّاس المبرّد من خلال ما أودعه هذه الأبواب يمكن اصطفاء بعض المسائل على سبيل التمثيل لا الحصر:

**أ ـ مناقشته لصيغة (فعل) في الصفات**: اختلف العلماء في (فَعَلٌ) في الصفات وذلك على النّحو التالي:

ـ ذهب سيبويه[21] وابن السكيت[22]وابن السرّاج[23] وتبعهم بعض العلماء إلى أن (فِعَلا)في الصّفات لم يأت إلاّ في كلمة واحدة من المعتلّ، وهي (عِدى).

ـزاد المبرّد كلمة واحدة من الصّحيح وهي (قِيَمٌ)[24].

**ب ـ رأيه في تصغير الأسماء المبهمة**: لا تصغّر أسماء الإشارة في العادة إلاّ إذا أريد منها التحقير لهذا قال المبرّد: (فإن حقّرت (ذاك) قلت (ذيّاك)، فإن حقّرت (ذلك) قلت (ذيّالك)).

وإن حقّرت (أولئك) قلت: أُوليّائك)

وإن حقّرت أولى المقصور قلت: أُوليّا يا فتى

وإن حقّرت هؤلاء الممدود قلت: هاؤلِيّا يا فتى

وإنّما زدت الألف قبل آخرها لئلاّ يتحوّل الممدود عن لفظه فقلبوا لذلك. وكان حقيقتها هؤليّيا،لأنّ ألاء في وزن غراب، وتحقير غراب غريّب، وتحقير أولى لو كان غير مبهم أوليٌّ فاعلم. فإن زدت الألف أوليّاء.

وتقول في تحقير الذي: اللّذَيَّا، وفي تحقير التي: اللّتَيَّا. قال الشاعر(من الرّجز):

بَعْدَ اللّتَيَّا و اللّتَيَّا والتي إذا عَلَتْهَا أنْفُسٌ تَرَدَّتِ[25].

**ج ـ رأيه في تصغير أيام الأسبوع**: ذهب المبرّد إلى جواز تصغيرها وذلك لأنّه إذا جاز تحقير(يوم) و(ليلة) لأنّ ذلك بمنزلة (رجل) و(امرأة)، فكذلك يلزم أن يجوز تصغير (السّبت) و(الأحد) لكونهما بمنزلة (زيد) و(عمرو)، ولا اختلاف بين النحويين في إجازة تحقير اسم المكان معرفة كان أو نكرة، فكذلك يقال في أسماء الزمان، تقول في تصغير (سبت) (سُبيتٌ) وفي تصغير (أحد) (أُحيد)، وفي تصغير (الاثنين) (ثُنيّان) لأنّ الألف وصلٌ، وفي (الثلاثاء): (ثُليّثاء) لأنّك إنّما صغّرت (ثلاثا)، ثم تأتي بعده بألف التأنيث، وفي (الأربعاء): (الأرَبيعَاء)، وفي (الخميس): (الخُمَيِّس)، وفي (الجُمُعة): (الجُمَيعة)، وتقول في تصغير (المُحَرّم) (مُحَيْرِم)، تحذف إحدى الرّائين حتى تصير على مثال(جعفر) فإن عوّضت قلت: (مُحَيْرِمٌ)، وفي (صَفَر): (صُفَيْرٌ)، وفي (رَبيْعٌ): (رُبَيْعٌ)، وفي (جمادى) أنت مخيّر إن شئت قلت: (جُمَيْدَى) وإن شئت قلت: (جُمَيِّدٌ)/ وفي (رَجَبٍ):(رُجَيْبٌ)، وفي (شعبان): (شُعَيْبانٌ)، وفي (رمضان): (رُمَيْضان)/ وفي (شوّال): (شُوَيولٌ) وفي (ذي القعدة): (ذُوَيّ القعدة) لأنّ التصغير يقع على الاسم الأوّل من المتضايفين[26].

**د ـ رأيه في أن لا فرق بين الواوي واليائي في صيغة (فيْعِل)**: وذلك نحو سيّد، وميّت، وهيّن، وليّن،لأنّ هذا البناء إنّما هو (فَيْعِل) من ياء أو واو.

أمّا ذوات الواو منه فهيّن، وميّت، وسيّد؛ لأنّه من ساد يسود، ومات يموت، وأمّا ليّن فمن الياء.

والحكم فيهما واحد في بنائهما على باب (فَيْعِل)؛ لأنّهما مشتركان في العلّة، فخرجا إلى باب واحد خلافا على الصحيح، وذلك أنّه لا يكون في الصّحيح (فَيْعِل)، وإنّما نظير هذا البناء من الصّحيح (فَيْعِل) نحو رجل جَيْدَرٍ وزينب وخيفق[27].

**هـ ـ رأيه في جمع (فاعِل) على (فواعل)**: قال المبرّد: الأصل في (فَاعِلٍ) أن يُجمع على (فَوَاعِلٍ) وإنّما منع منه خوفُ اللّبس، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعونه في سائر الضرورات، وكذلك حيث أمنوا اللّبس[28] لأنّ هذا النّوع من الجمع لا يستسيغونه إلاّ مع المؤنّث، فإذا كانت الصّفة متعلّقة بالمذكّر ولا يمكن أن تلحق المؤنّث أجروا ذلك الجمع عليه كقولهم (فارس وفوارس) حيث لا توصف المرأة عند قدماء العرب بهذا، أمّا في الضرورة فالجواز متيسّر كقول الفرزدق( من الكامل):

**وإذا الرّجال رأوا يزيدَ رأيتهمْ خُضُعَ الرّقابِ نواكسَ الأبْصار**[29]

وقول ابن جذل الطعّان يرثي ربيعة (من الطويل):

**وأيْقنْتُ أنّي عِنْدَ ذلكَ ثائرٌ غَدَاتَئِذٍ أوْ هَالِكٌ فِيالهَوَالِكِ** [30]

فلفظتا (النواكس) و(الهوالك) ممّا يُلتبس فيهما المعنى على احتمال الوجهين في الدّلالة، فتضمين الشاعرين لهما على جهة الضرورة، وإن كانت لفظة (الهوالك) أقرب إلى المذكّر منها إلى المؤنث إذا ما روعي سياق الكلام.

**ثالثا: الاعتراضات الصرفية لأبي العبّاس المبرّد من خلال مناظراته ومحاوراته:**

لقد دارت رحى المناظرات بين علماء النّحو من المدرستين البصرية والكوفية زهاء ثلاثة قرون، كما احتدم الصّراع الفكري بين النّحاة والفلاسفة وغيرهم من الذين احتجّوا باللّغة على صحّة فكرة ما أو مذهب معيّن بما في ذلك الفقهاء وأهل الشريعة؛ لكونهم احتاجوا إلى الصّناعة اللّغوية التي تدلّهم على المعاني الظاهرة والدّلالات الخفيّة، غير أنّ أشهر تلك المحاورات التي صحبتها سجالات

وخصومات ما سجّلته كتب التراجم والطّبقات حينما جمع المجلس العلمي بين قطبي الرّحى في كلّ مدرسة من البصريين والكوفيين لوجود نِدٍّ لكلّ واحد في زمانه ولعلّ أبا العبّاس المبرّد أشهر من تصدّر هذه النزعة في مناقشة غيره من النّحاة على سبيل المحاججة ودحض الحجّة بالحجّة، ولم يسلم من نقده من هم من شيعته في المذهب البصري ويكفي دليلا على ذلك ردوده على سيبويه في أكثر من موضع ومسألة إمّا على جهة الانتصار أو التعصّب حتّى وإن كان الصّواب أميلَ إلى سيبويه، لهذا ناصب له العداء من جاؤوا بعده من النّحاة لكونهم يُجلّون سيبويه ولا يقدحون في علمه؛ حيث يسعون في تبرير زلاّته وهِناته، ولقد سجّل التاريخ تلك المناظرة التي حمل فيها أبو حيان الأندلسي على ابن تيمية وهو من هو في علمه حينما تعقّب أخطاء سيبويه في الكتاب[31]؟ وهناك من تعرّض للمبرّد بالانتقاد لكونه شهّر بسيبويه في مواضع من مسائل في علم الصّرف والنّحو كما فعل ذلك ابن ولاّد في (الانتصار)؛ وسنقتصر على نماذج من هذه الردّود التي أثبتتها كتب النّحو التراثية:

**أ ـ ردود المبرّد على سيبويه:**

ـ من ذلك قوله في باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، قال سيبويه: (وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ وشَوِيٌّ، لم تُسكّن الميم كما لم تُسكّن الميم، إذا قلت دَمَوِيٌّ)[32].

وردّ المبرّد على هذا بقوله: (هذا خطأ من وجهين، أمّا واحد الوجهين فلذهابه إلى أنّ دما فَعْلٌ وإنّما هي فَعَلٌ والدّليل على ذلك أنّ الشّاعر لمّا ردّ ما ذهب قال (من الوافر):

فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبحنا جَرَى الدَمَيَان بالخبر اليقين[33]

وتقول دَمِيتُ وأنا دَمٍ، والمصدر من هذا إنّما يكون على فَعَلٍ نحو فَرِقْتُ فَرَقًا وَجَزِعْتُ جَزَعًا.

وأمّا الوجه الثاني: فإنّهم يقولون هي مِثل يَدٍ وإن كان فِعْلاً، لأنّ الدّال قد جرت عندهم حرف الإعراب فكرهوها متحرّكة، وإن كان أصلها السكون لمجراها في الكلام وليست شِيَةٌ كذلك، لأنّ الشين إنّما تحرّكت بحركة الواو، وحُذفت الواو ولم يجز أن يبتدأ بالشّين ساكنة، فلمّا رجعت الواو ردّت الشين إلى السّكون)[34].

- ومن ذلك ما جاء في ردّه على سيبويه الذي قال في مسألة تحقير الأسماء والصّفات: (وإذا حقّرت (عَطَوَّد): قلت: عَطَيِّدٌ لأنّك لو كسرته للجمع لقلت: عَطَارِدٌ وإنّما ثَقُلَتِ الواوَ كما ثَقُلَتَ بَاءَ عَدَبَّس ونون عَجَنَّس، وذهب إلى أنّه تحذف الواو الأولى كما تحذف (واو) دَوْكَس)[35].

قال المبرّد: (ولا ينبغي ذلك، ولكن نثبت الأولى لأنّها مُلحقة ونثبت الثانية لأنّها كذلك وهي رابعة، والملحق بمنزلة الأصلي، فينبغي أن يحذف واو (مُدَرْوِلْ) لأنّه ملحق بمُدَحْرِج كمت فعل في عَطَوَّد، ولكن القول فيها: مُسَيْرٍ لو عُطَيِّد، لأنّ الواوين يلزمهما السكون فيصير بمنزلة بهلول وجرموق)[36].

- كذلك ما جاء في معرض ردّه على سيبويه في مسألة تخفيف الهمز؛ حيث قال أبو بشر: (ألا ترى أنّ ناسا يُحقّقون الهمزة فإذا صارت بين ألفين خفّفوا وذلك قولهم: لي كساءان ورأيت كساء، فيخفّفون كما يخفّفون إذا التقت الهمزتان لأنّ الألف أقرب الحروف إلى الهمزة)[37].

قال المبرّد: (وهذا نقض لقوله في غير هذا الموضع، وخطأ فاحش وذلك لأنّهم إنّما خفّفوا فيما زعم لأنّ الهمزة المخفّفة قريبة من الألف ففرّوا من وقوعها مع ألفين، وكان بمنزلة اجتماع ثلاث ألفات، فهم إذا خفّفوا قرّبوها من الألف بأكثر من قربها وهي محقّقة فإنّما تقرّبوا ممّا يكرهون فهذا من أكبر الغلط).

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه الرّدود والانتقادات أنّ المبرّد قد أوجد لنفسه سعة من التّخريج يجوز الحيادة عنها، وهذا ما جعل ابن ولاّد ينتصر لسيبويه في

أيّ مسألة يعارضها المبرّد دون أن ينتقص من شأن أحدهما إلاّ ما كان تحاملا بيّنا من مثل أن يخطأ المبرّد سيبويه ولا وجود لموضع الخطأ في الكتاب[38].

**ب ـ مناظراته العلمية:**

ـ قال أبو العباس أحمد بن يحيى:دخلت يوما إلى محمد بن عبد الله ّ ، فإذا عنده أبو العباس محمد بن يزيد وجماعة من أسبابه وكتّابه،وكان محمد بن عيسى وصَفَه لهلمّا قعدتُ قال لي محمد بن عبد الله ّ :

ما تقول في بيت امرىء القيس (من المتقارب):

**لها مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كما أكَبَّ على ساعديهِ النَّمِرْ**[39]

قال: قلت:الغريب أنّه يقال لحمٌ خَظَا بَظَا، إذا كان صُلبا مكتنزا. ووصفه بقوله: (كما أكبّ على ساعديه النّمر) إذا اعتمد على يده. والمتن: الطريقة الممتدّة عن يمين الصّلب وشماله. وما فيه من العربية أنّه خظتا،فلمّا تحرّكت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة.

قال: فأقبل بوجهه على محمد بن يزيد فقال له محمّد: أعزَّ الله الأمير، وإنّما أراد في خظاتا الإضافة، أضاف خظاتا إلى كما. قال: فقلت له: ما قال هذا أحدٌ. قال محمد بن يزيد: بلى، سيبويه يقوله. فقلت لمحمد ابن يه الله ّ : لا والله ما قال هذا سيبويه قطُّ،وهذا كتابه فليُحضَر.ثمّ أقبلت على محمّد بن عبد الله فقلت: وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه، أيُقال مررت بالزّيدين ظريفي عمرو، فيضاف نعت الشيء إلى غيره؟ فقال محمّدبلا والله ّ ما يقال هذا،ونظر إلى محمّد بن يزيد فأمسكَ ولم يَقُل شيئا.وقُمنا وتملّصَ المجلس[40].

انكفاء المبرّد عن الجواب الذي لم يتحرّ صوابه في هذه المسألة لا يعني إلاّ شيئا واحدا أنّ رأيه يمكن أن يلتبس بالخطأ إذا ما تعرّض لنقده من هو في رتبته ويدانيه في علمه،لكنّه لم يلاجج قصد إبطال الحقّ وإظهار خلاف الصّواب، وهو أقدر على ذلك لأنّ نُشدان الصّواب عند الأئمة الأثبات من اللّغويين والنّحاة أمر لا

مرية فيه وإن غلب عليهم التعصّب أحيانا؛ فالمبرّد نفسه قد اعترف بمكانة ثعلب في علم النّحو وأنّه رأس المدرسة الكوفية في زمانه.

- قال أبو العباس أحمد بن يحي: حضرت أنا ومحمد بن يزيد عند محمد بن عبد الله بن طاهر،وكان أوّل مجلس حضرته معه، فقال لي محمد بن عبد الله: قول الله عزّ وجلّ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ﴾ - النور63 -، فقلت له: إذا كان لاوذت وقاولت فمصدره لِوَاذا وقِوَالاً، وإذا كان لُذت فهو لياذًا. فقال المبرّد: هذا صوابٌ وأنا أُفهِمْ الأمير. قال أبو العبّاس: فغاظني،ثمّ جرى كلامٌ فذكرنا الأزد، فقلت لمحمّد:قرأنا شعر الأزْد على أبي المنهال وكان عالما به،قد قرأه على مؤرّج وعلى خالد. فقال المبرّد: قد قرأناه ولم يقرأه قطّ. فقال له الأمير: على مَن؟ فقال: إنّه كانت تأتينا الأعراب فيُمجدوننا (أي يُكثرون، كما يقولون: أمجدَ الدّابة علفًا) فسكت عنه. وكان محمد يفهم.

ثمّ ذكرنا الفرّاء فقلت:هو كان الشيءَ بين الشيئين، لا يكون على هذه الجَنْبَةِ ولا على هذه الجنبة. فقال لي: مثل أي شيء؟ فقلت له: مثل قولك: زيدٌ طعامَكَ آكِلٌ، فآكِلٌ لفظُهُ لفظ الأسماء ومعناه معنى الأفعال.

فقال المبرّد: آكلٌ اسمٌ عَمِلَ عملَ فَعَلَ ويفعلُ. قلت:فيجوز طعامَكَ رأيتُ آكلاً؟ فقال: نعم. فقلت: هذا خطأ. فقال له محمد بن عبد الله:أليس زعمت أنّ آكلا اسم تأويله إذا نصب أكل ويأكلُ؟ قال: نعم. قال: فهذا خطأ لأنّه لا يكون طعامَكَ رأيتُ أكل ويأكلُ.

فقال: ليس بيننا اختلاف في قوله زيد هل يقول وهل قام، ولا يجيزون زيد هل قائم. فقلت له: هذا لا يجوز، ولا يقولون: زيد هل يقوم وزيد هل قام. ثمّ قال: هذا يشكّ فيه[41].

رواية اللّغة بشواهدها وقضاياها لا يمكن أن يحكمها الضبط كما احتكم إلى ذلك أهل الحديث؛ لأنّ قليل اللّغة يغني عن كثيرها إذا ما صحّ، فمهما كانت

نسبة الضّعف في نقل بعض الشّواهد والحديث عمّا جرى من خلاف بين العلماء في مسائل التّصريف وغيرها فإنّ له ما يبرّره لوجود بدائل عنه تقوم مقامه إذا ما تمّ استقراء كتب القدماء على ما فيها من علم، وإن كان ذلك متعذّرا في ضوء تشتّت كتب التراث المخطوطة في أصقاع العالم شرقا وغربا، والشّاهد على ذلك أنّ أهمّ كتب المبرّد القريبة من علم الصرف وموضوع هذا المقال قد فُقدت وعلى رأسها كتابا (التصريف) و(ردّه على كتاب سيبويه).

**الخاتمة:**

-ميزة المبرّد من خلال ما تناوله من مسائل صرفية أنّه تصدّى لها بالنقد والتّمحيص ممّا جعله يخالف شيوخه ومن هم في منزلته من العلم، فإن كان الصّواب معه فهو الغاية التي رامها، وإن كان غير ذلك فقد أنفذ رأيه في المسألة بنيّة عدم الاتّباع والتّقليد دون دليل يقتنع به أو يقنع به غيره، وهذه الطريقة هي نفسها التي سار عليها في معظم كتبه، لهذا قد أحسن من جمع مسائل الانتقاد عند المبرّد في مصنّفاته.

-ما يدلّ على اهتمامه بعلم الصّرف وأنّه لم يقصه أو ينقص من شأنه أنّه قد بثّ مسائله في كتبه اللّغوية من أصغرها إلى أكبرها كـ(المذكر والمؤنّث) و(الكامل) و(المقتضب) وغيرها، ولعلّ كتابه في التّصريف الذي تشهد كتب التّراجم على وجوده يشهد على مدى نبوغ الرّجل في مسائل العربية التي لم يغادر منها أيّ علم إلاّ ووضع فيه كتابا يدلّ على رسوخ قدمه وتمكّنه.

-جميع المسائل الصّرفية التي تناولها المبرّد في كتاب المقتضب تقاطعت مباحثها مع من سبقه كسيبويه وشيخه المازني ونعني هنا بالمسائل قضية أصول هذا العلم التي ظهرت فيها بصمات جهوده ولمسات

إضافاته النّوعية؛ حيث ما من مسألة يتناولها إلاّ ويُعمل عقله فيها لكي يستخرج منها جديدا مبتكرا لم يكن لسابقيه فضل فيها، حتّى وإن عارضه في ذلك خصومه الذين قارنوه بغيره،غير أنّ سمة التّجديد مقترنة بكلّ عصر فهو قد حاز فضل السّبق في أشياء كثيرة بزّت معاصريه وسابقيه ومن جاء بعده.

-لعلّ تجرؤالمبرّد على تخطئة القرّاء في مواضع من القرآن بسبب احتكامه إلى القاعدة النّحوية هذا السّبب هو الذي جعل بعض العلماء يتحاشونه وينكرون عليه مسائل في العربية، غير أنّ هذا الموقف من المبرّد لم يكن تجاسرا على القرآن في حدّ ذاته وإنّما هو من قبيل الاحتكام إلى الدّليل الأقوى، فهو لم يتوقّف عند القراءات المتواترة إلاّ لماما فكلّ نقده انصبّ حول شواذ القراءات، فهو مقارنة ببعض المتأخرين من النّحاة أقلّ إقداما على تخطئة القرّاء إلاّ أنّ إحجام غيره من النّحاة عن الخوض في مثل هذا الصّراع لم يكن من باب عدم امتلاك الدّليل الدّامغ وإنّما حفظا لمكانة القراءات القرآنية التي كانت في معظمها توقيفية، فمن استشهد بالشّاذ من لغة العرب كيف يمكن له أن ينكر على القرّاء قراءتهم التي لها سندها المتّصل بالنبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وهذا ما يقود إلى موقف المبرّد من الحديث النّبوي الشريف حيث استشهد به على مسائل الصرف كما استشهد به في مسائل النّحو، علما أنّ دواوين الحديث النّبوي الشريف كالصّحاح وغيرها لم تنتشر في زمانه كما انتشرت في زمان غيره.

-كثرة نقل المبرّد عن المازني شيخه لم يكن على سبيل التقليد فحسب بل إنّ شهرة المبرّد في علم العربيةتكفي دليلا على أنّه هو من عرّف بشيخه وبيّن قيمة مصنّفاته، وهذا ما ينطبق تماما على المسائل التصريفية التي نقلها من كتابه التصريف.

**الإحالات:**

**(1)**- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، د، ت، مادة (صرف)، 189/9.

**(2)**- شرح التصريف: عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرّشد، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419 هـ/1999م، ص 212.

**(3)**- المنصف: شرح ابن جنّي لكتاب التّصريف: أبو عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، الطبعة الأولى، 1373هـ /1954هـ، 1/ 4.

**(4)**- التصريف الملوكي: ابن جني، تحقيق: ديزيرهسقال، دار الفكر العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م، ص71.

**(5)-** ينظر: تفصيل هذه التعاريف؛ تصريف العزي: عز الدين أبي المعالي عبد الوهاب الزنجاني العزي، عني به: أنور بن أبي بكر السجني، دار المنهاج، جدة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1428 هـ/2008م، 49.ومناهج الصّرفيين ومذاهبهم (في القرنين الثالث والرابع من الهجرة): حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، 1409 هـ/1989م، ص15.

**(6)-** ينظر: الدراسة الرائدة الموسومة بأبنية الصرف في كتاب سيبويه "معجم ودراسة ": خديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

**(7)-** ينظر المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1978.

**(8)-** ينظر: أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية: محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرّشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1405هـ، ص124.

**(9)-** قرأ الجمهور(معايش) بالياء وهو القياس لأنّ الياء في المفرد أصل وليست زائدة فتهمز، وإنّما تهمز الزائدة، نحو: صحيفة، وصحائف، ينظر: مختصر في معجم القراءات: عبد اللّطيف الخطيب، دار سعد الدّين، دمشق، سوريا، دط، دت، 8/3.

**(10)-** المقتضب: أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت، 123/1.

**(11)-** مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنيين الثالث والرّابع من الهجرة: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1989م، ص109.

**(12)-** مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه، تحقيق: آثر جفري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت، ص48.

**(13)-** الإغفال ( وهو المسائل المُصلحة من كتاب: معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجّاج): أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: عبد اللّه بن الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد للطباعة والنشر، الشارقة، الإمارات، دط، دت، 488/2.

**(14)-** السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 2010، ص455–456.

**(15)-** الكتاب: أبو بشر عثمان عمرو بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، دت، 326/2.

**(16)-** النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير الجزري ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1973، 230/5.

**(17)-** الكامل في اللّغة والأدب: أبو العباس المبرّد، تحقيق: محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2013، 300/2-301.

**(18)-** المصدر نفسه 223/1.

**(19)-** الفائق في غريب الحديث: جار اللّه الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1993، 41/1.

**(20)-** ينظر الفهرس الخاص بالمسائل الصرفية الذي أثبته عبد الخالق عصيمة في ذيل المقتضب، 149/4-200.

**(21)-** ينظر: الكتاب: سيبويه 244/4.

**(22)-** إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة، دت، ص99.

**(23)-** الأصول: ابن السرّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985، 181/3.

**(24)-** المقتضب: المبرد54/1.

**(25)-** المصدر نفسه289/2.

**(26)-** المصدر نفسه276/2-277.

**(27)-** المصدر نفسه124/1.

**(28)-** المقتضب 120/1-121.

**(29)-** البيت في ديوانه، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، 304/1.

**(30)-** ينظر البيت في مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنّى، تحقيق: محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، دت، 266/1.

**(31)-** ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة: جلال الدّين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1979، 282/1.

**(32)-** الكتاب369/3.

**(33)-** البيت لعلي بن بدّال من بني سليم، وهو في: الأمالي: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1987، ص20. وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الرّابعة، 1997، 267/1.

**(34)-** ينظر: المقتضب: المبرد 231/2 والهامش1 في الصفحة نفسها.

**(35)-** الكتاب: سيبويه 429/3-430.

**(36)-** المقتضب: المبرد 254/3–282.

**(37)-** الكتاب: سيبويه 553/3.

**(38)-** المقتضب: سيبويه 155/1.

**(39)-** ديوان امرىء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، 1958، ص 164.

**(40)-** ينظر هذه المناظرة العلمية: مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1999ـص 86-87.

**(41)-** المصدر نفسه ص 84-85.